

دراسات ومقالات

الثورات العربية: نهاية النظام الإقليمي

ألان غريش

ما حدث منذ بداية العام ٢٠١١، من سقوط للرئيس بن علي، ثم للرئيس حسني مبارك، و من امتداد للثورة العربية من المحيط إلى الخليج، من المغرب إلى العراق، شكّل بدون ادني شك تغييراً ثورياً.

فبعد أربعين عاما من الجمود، خرج العالم العربي من سباته، حيث هذه المنطقة هي الوحيدة في العالم، التي لم تعرف تغييرات سياسية منذ سبعينيات القرن الماضي: الأنظمة نفسها بقيت في مكانها، وأحيانا الأشخاص أنفسهم، أو أولادهم. في المغرب ورث محمد السادس الحكم ١٩٩٩ عن والده الحسن الثاني الموجود في العرش منذ العام ١٩٦١. وسوريا ليست أفضل حالا من تلك الدول، فبشار الأسد حل مكان والده حافظ، المقيم في سدة الحكم منذ العام ١٩٧٠؛ و ليبيا يحكمها القذافي منذ العام ١٩٦٩ ويحضّر احد أبنائه لخلافته.

حسني مبارك حل محل السادات، الذي لقي مصرعه في العام ١٩٨١، وابنه كان يحلم أن يأخذ مكان أبيه، أما اليمن فعلي عبدا لله صالح، الذي يحكم البلاد منذ

العام ١٩٧٨، فقد تخيّل انه سيتم تنصيبه رئيساً للبلاد مدى الحياة، في حين تقع تونس في قبضة بن علي وزوجته منذ ثلاثة وعشرين عاماً. وبينما كانت أمريكا اللاتينية تشهد منذ ثمانينيات القرن الماضي سقوط أنظمتها الديكتاتورية، وعرفت اندونيسيا والفيليبين مظاهرات تهز الحكم فيها، وفي حين سقط جدار برلين، مسقطاً معه أنظمة أوروبا الشرقية في تسعينيات القرن الماضي، ووصلت رياح الديمقراطية إلى إفريقيا، وحدها منطقة الشرق الأوسط والمغرب بدت وكأنها، بشكل فاقد للأمل، بمنأى عن كل هذه التغيرات.

خلال بضعة أسابيع سقطت، تماماً، الصورة المتخيلة، أسطورة سلبية الشعوب العربية، وعدم قدرتها على تقبل الديمقراطية. بيد أن هذه الثورات لا تتعلق فقط بخيارات المجتمع، والتنمية، بل وتمس أيضاً السياسية الإقليمية، وبالتالي الدولية. فللمرة الأولى منذ سبعينيات القرن الماضي يصعب على المرء تحليل الوضع الجيو سياسي دون الأخذ بعين الاعتبار، جزئياً على الأقل، تطلعات شعوب ودول أصبحت فاعلة في مصيرها.

ينسجم التغيير في العالم العربي مع تغيرات جذرية يعرفها العالم، بدءاً من نهاية الهيمنة الغربية التي استقرت منذ بداية القرن التاسع عشر، وهي الهيمنة التي زعزعتها مرحلة نزع الاستعمار، وأصبحت اليوم مهددة من جانب قوى صاعدة مثل الصين، الهند، البرازيل، وجنوب أفريقيا.

ومن الآن فصاعداً أصبح في مقدور الدول العربية، القوية بحكوماتها الممثلة أكثر لشعوبها، أن تمتلك استقلالية أكبر في تحركها. وهذا ينطبق بالدرجة الأولى على مصر، حتى وإن كان من السابق لأوانه تحديد ملامح سياستها الخارجية المستقبلية، إلا أن جميع المراقبين يقرون اليوم بأن البيت الأبيض فقد فيها حليفاً وفاقاً، وصديقاً مخلصاً، كانت الإستراتيجية الأميركية تعتمد عليه وعلى إسرائيل في المنطقة منذ ثلاثين عاماً، خاصة بمشاركة مصر في الحرب ضد العراق في العام ١٩٩٠-١٩٩١.

في السنوات الأخيرة تزعم حسني مبارك الحرب على «الخطر الإيراني»، ونجح في تغذية وهم «عملية السلام» من خلال ممارسة الضغط على السلطة الفلسطينية لتستمر في المفاوضات، وذلك باستقباله بشكل دوري في شرم الشيخ قادة إسرائيليين دلت كل الوقائع على عدم رغبتهم في تحقيق أي سلام، كما وشارك في حصار غزة، وأسهم في إفشال كل محاولات المصالحة بين فتح وحماس، حتى تلك التي فاوضت عليها دولة أخرى «معتدلة» مثل المملكة العربية السعودية (اتفاقية مكة في فبراير ٢٠٠٧). وخلال انتفاضة هذا الخريف رفع عدد من المتظاهرين المصريين يافطات باللغة العبرية ليقولوا إن هذه اللغة هي الوحيدة التي يفهمها مبارك بوصفها لغة القادة الإسرائيليين.

وقد حرص المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي يمارس الحكم حتى الآن، على طمأنة واشنطن، وتل أبيب، بشأن التزام مصر بالاتفاقيات الدولية الموقعة، إشارة لاتفاقيات كامب ديفيد (١٩٨٧) واتفاقية السلام المصرية - الإسرائيلية الموقعة في العام ١٩٧٩.

ومع ذلك يمكن للمرء قياس التغيير في التعاطي مع الملف الفلسطيني ليس فقط من خلال تصريح رئيس الوزراء المصري بان بلاده سترفع سريعاً الحصار المفروض على غزة، بل أيضاً من خلال تأكيدها بأن القاهرة ستلعب دوراً رئيساً في المصالحة بين فتح وحماس، ومما له دلالة اتخاذ قرار كهذا في وقت ارتسمت فيه بوادر تقارب بين القاهرة وطهران.

وليس من شك أن هامش المناورة المتاح أمام القاهرة يعتمد بشكل أساسي على قدرتها الاقتصادية التي هزتها «سنوات سياسة الانفتاح»، إذ تبقى البلاد معتمدة بشكل رئيس على المساعدة العسكرية والغذائية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى المساعدات التي تقدمها دول الخليج، وعلى دعم الاتحاد الأوروبي. والبعض يتناول في هذا المضمار إمكانية أن تعتمد مصر سياسة خارجية مستقلة، كتلك التي تتخذها تركيا، مع فارق أن أنقرة تعتمد على حيوية اقتصادها، الذي يقدم ناتجاً قومياً صافياً يوازي ثلاثة أضعاف الناتج القومي المصري (إذا اعتبرنا تساوي

عدد السكان في البلدين).

هذا، وتُقلق الاضطرابات التي تشهدها القاهرة باقى الدول العربية الموصوفة «بالمعتدلة»، وفي طليعتها السعودية، فقد توسط الملك عبد الله بن عبد العزيز لصالح مبارك لدى الرئيس الأمريكي، وينتاب هؤلاء القادة قلق منشأه التراجع الأمريكي في المنطقة.

لم تنجح قوّة الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال بنائها جبهة عريضة ضد البرنامج النووي الإيراني، وفرض عقوبات، في التغطية على فشلها في العراق حيث من المقرر انسحاب قواتها في نهاية العام، إضافة إلى موجة الاحتجاجات التي تجتاح البلد نتيجة ما يحدث في المنطقة كما لم تنجح في التخلص من ورطتها في أفغانستان، علاوة على عجزها في الحصول من الحكومة الإسرائيلية على وقف للاستيطان.

وقد أظهرت أحداث البحرين، حيث تم سحق الانتفاضة الديمقراطية من قبل النظام البحريني الذي دعمته القوات السعودية، خوف ممالك الخليج من دعوات الإصلاح. إن تصاعد الحملة الدعائية التي تقوم بها هذه الأنظمة ضد الشيعة، وضد إيران، قد يؤدي إلى خطر حرف الثورات من أهدافها الديمقراطية وتحويلها باتجاه صراع طائفي.

أما حكومة نينهاو، والتي ينتابها القلق أكثر من بقية حلفاء واشنطن العرب، فلم تخف دعمها القوي لمبارك. وهذا الموقف، كما كتب دانييل ليفي، وهو عضو نافذ في حلقة التفكير New America Foundation يظهر بشكل واضح للعيان سعي تل أبيب الدائم لإظهار أن إسرائيل هي « الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط ». هذه الجملة لا تعبر عن خشية إسرائيل في أن تكون معزولة ومحاطة بأنظمة ديكتاتورية، بل على العكس تظهر رغبتها أن تبقى « بمفردها » (١)، فجميع قادة تل أبيب يفضلون التعاطي مع أنظمة تسلطية، مقربة من الغرب، وتتجاهل ما تبديه شعوبها من مشاعر التضامن مع الفلسطينيين.

إذا « خسر الغرب »، فهل يعني ذلك أن محور دمشق - طهران، وحلفائهم في

حماس وحزب الله قد انتصر؟ الانتفاضة في سوريا تؤكد أن المشاكل في هذا البلد لا تختلف في جوهرها عن تلك الموجودة في دول عربية أخرى: تسلط، فساد، بؤس اجتماعي، وشباب بلا أمل في الأفق. وحماس المحاصرة في غزة تشعر أن الهوة تزداد عمقا بين إيران ودول الخليج، بين السنة والشيعة، الأمر الذي يجعل تحالفها الحصري مع طهران أمراً في غاية الصعوبة.

على مدار عقود من الزمن استطاعت الولايات المتحدة أن تدعم، عملياً، بشكل غير محدود، إسرائيل دون أن تدفع ثمناً لهذا الدعم – اللهم خسارة شعبيتها لدى «الشارع العربي» الذي كانت تسخر منه – فالزعماء العرب ظلوا حلفاءً أوفياء. هذه الفترة في طور الانتهاء الآن.

وقد استمعنا في آذار ٢٠١٠ لتصريح الجنرال دافيد بيترايوس، الذي كان من قبل على رأس القيادة المركزية للقوات الأميركية: «إن الغضب العربي المتعلق بالقضية الفلسطينية يحد من قدرة وعمق علاقاتنا مع شعوب وحكومات هذه المنطقة، ويضعف شرعية الأنظمة المعتدلة في العالم العربي»^(٢).

الوضع الجيو سياسي الجديد سيُرغم الإدارة الأمريكية على اتخاذ خيارات مصيرية، ولكن هل تريد ذلك؟ وهل تستطيع؟

خلال بضع سنوات أصبح العالم متعدد المراكز، وكل دولة كبيرة من البرازيل إلى الصين، ومن الهند إلى أفريقيا الجنوبية، تبحث عن مكان لها ليس ضد الغرب، ولا في خدمته، ولكن إلى جانبه، تدافع عن مصالحها الخاصة. وهكذا فإن تركيا العضو في حلف الناتو، وحليفة الولايات المتحدة، تلعب دوراً إقليمياً متزايداً، يدل على استقلاليتها سواء على صعيد الملف النووي الإيراني، أو الملف الفلسطيني.

المغرب والشرق الأوسط يسعون بدورهم الالتحاق بالحركة الكونية «ما تطالب به شعوب المنطقة»، يحلل غراهام ي فولير، وهو عضو سابق في المخابرات المركزية الأمريكية، ومؤلف كتاب «مستقبل الإسلام السياسي»، هو «أن تستطيع التحكم بحياتها ومستقبلها (...) وهذا يعني في المدى القصير معالجة قاسية:

على واشنطن أن تترك المجتمعات وشأنها، وان تضع حدا لسياستها القديمة القائمة على التعامل مع شعوب الشرق الأوسط وكأنها لم تبلغ سن الرشد (. . .) وأن تتخلى عن مفهومها الضيق «للمصالح الأمريكية»^(٣)

« لا شرقية ولا غربية » بهذا الشعار كانت تصدح حناجر المتظاهرين الإيرانيين في العام ١٩٧٩ ، مؤكدين إصرارهم في مواجهة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .

« لا مع الغرب ولا ضده » يمكن أن يصرخ بهذا الشعار اليوم المتظاهرون في مجمل العالم العربي ليؤكدوا تصميمهم على الاستقلال والسيادة في عالم يعرفون انه متعدد الأقطاب .

وسيحكم هؤلاء المتظاهرون على الغرب من خلال قدرته على الدفاع عن مبادئ العدالة والقانون الدولي في كل مكان من العالم، وخاصة في فلسطين .

ترجمة : حسان البلعاوي

هوامش

- | | |
|---|---|
| Daniel Levy, Israel's option after Mubarak English
aljazeera.net, 13 février 2011 | ١ |
| شهادة أمام مجلس الشيوخ الأمريكي في ١٦ آذار ٢٠١٠ | ٢ |
| Graham E. Fuller <i>US can blame itself for anger
in the Middle East, and start making peace</i>
The Christian Science Monitor, Boston, 4 février 2011 | ٣ |